عدم صرف وثائق إثبات الهوية يعرقل المعاملات العامة للنزيلات

دار الإغاثة لرعاية السجينات المفرج عنهن وضحايا العنف بعدن ..

تفعيل واقعي يلامس قضايا المرأة المعنفة ويساندها في الحياة

منى علي قائد

تعاني المرأة كثيرا بسبب النظرة القاصرة تجاهها من قبل أفراد المجتمع، فنظرة المجتمع نحو المرأة التي تسجن تختلف كليا عن الرجل المسجون ، والعديد من الأسر تتخلى عن بناتها ونسائها إذا ارتكبن فعلا ما يؤدي بهن إلى دخول السجن ، وسواء أكن مظلومات أم لا فغالبا ما يكن ضحايا عنف مورس ضدهن أدى بهن إلى السجن أو إلى التعرض للاضطهاد النفسي والجسدي واللفظي .. وهناك الكثير من اللاتي يتعرضن وبشكل يومي في مجتمعنا لهذا العنف من قبل أسرهن ولا يجدن ملجأ إلا الصمت والخضوع وفي أقل الأحوال سوءا الهروب .

وبالرغم من أن قضايا المرأة المعنفة صارت ضمن أجندات عدد من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني إلا أن معظمها لم تتجاوز حدود الدراسات والبرامج التدريبية والتوعوية ، ولم تلمس أرضية الواقع الفعلي إلا ما ندر .

دار الإيواء

ووسط الهتافات التي تنادي بمناهضة العنف ضد المرأة على أرضية نظرية كانت (دار الإغاثة لرعاية السجينات المفرج عنهن وضحايا العنف) في محافظة عدن تطبيقاً واقعياً حياً وملموساً في دعم ومساندة المرأة المعنفة والتي تنتهي مدة سجنها وتخرج إلى الحياة بعد مرورها بتجربة قاسية وبنفسية صعبة فتصدم في كثير من الأحوال بتخلي الأهل والأقارب عنها ، فجاء تأسيس الدار على مرحلتين نظرية في مارس 2004م على يد المحامية الحقوقية عفراء حريري وجاءت المرحلة الفعلية ليفتتح الدار في مايو 2005م ، بهدف استقطاب الفئة المعنفة من النساء أو التي أكملت مدة سجنها بضوابط معينة.

وتعتبر الدار أول مركز لإيواء السجينات المفرج عنهن في اليمن والوطن العربي، وحاليا بلغ عدد نزيلات الدار(14) نزيلة وأربعة أطفال.

مقر غير ثابت وفتيات بلا هوية

جوانب متعددة من الرعاية يقدمها الدار منها الرعاية اللاحقة للسجينات المفرج عنهن من الناحية الصحية والنفسية والقانونية، أو تدريب وتأهيل النزيلات حتى يتمكن من الاندماج في المجتمع ومواصلة حياتهن بشكل طبيعي ، إلا أن الدار يواجه بعض الصعوبات التي تشكل عبئا على تأدية مهامه وتقف عائقا أمام تحقيق أهدافه في الوقوف بجانب النزيلات ومساعدتهن ، فمثلا إيجار مبنى الدار يهدر كثيرا من ميزانيتها التي كان بالإمكان أن تحسن كثيرا من تفعيل أنشطتها في تحسين الخدمات التي ينبغي أن تقدمها الدار للنزيلات ، حيث أن الدار تستقبل النزيلة وهي في حالة مزرية من الناحية النفسية والصحية والجسدية ، كما أن تغيير موقعها وعدم وجود مقر ثابت يؤدي إلى تغيير عنوانها وصعوبة الوصول إليها كما حدث لنا أثناء نزولنا إلى الدار .

وتواجه الدار مشكلة استخراج وثائق إثبات الهوية للنزيلات اللاتي فقدن أوراقهن الثبوتية ما يلقي بآثاره على عليهن ويعيق اندماجهن في الحياة العامة العملية والخاصة ، فمثلا حين تتزوج إحدى النزيلات تواجه الدار مشكلة ولاية الولي في الشؤون الاجتماعية ، وقد قدم رسالة لتسهيل إصدار عقود الزواج والى الآن لم تتلق الدار الرد ، وبالرغم من أنه تم تزويج (8) من نزيلات الدار إلا أنهن حتى وهن في بيوت أزواجهن يواجهن مشكلة عدم إثبات الهوية .

النزيلات

وفي أثناء نزولنا إلى الدار التقينا احدى النزيلات «س،ع» التي تبلغ من العمر 24 سنة وهي أم لطفلين ولكونها يتيمة عاشت في منزل خالتها وفيه تعرضت للتحر ش ا لجنسي من زوج خا لتها و عند ما أ خبر ت خالتها عن مضايقاته لها وتحرشه بها ، اضطرت لتزويجها بأول شخص يتقدم لها وبدون مهر، وبعد الزواج تعرضت للضرب من قبل زوجها و الاغتصاب بالقوة ، كما يقوم بالصعود على جسدها وركلها بعنف شديد في بطنها حتى تعرضت لنزيف ا استمر لمدة عامين، وهي الآن إحدى نزيلات الدار هي وطفلتاها و تعاني من أمراض جسدية جراء هذه المعاملة السيئة من زوجها.

وتقول الأخت «ص،م» إحدى النزيلات التي تطلقت من زوجها بسبب استهتاره وضربه لها كان يشك في أخلاقي وبسبب الأحداث الأخيرة التي تعرضت لها أبين عشت مع النازحين في مدرسة وفيها تعرضت للعنف وللتحرش الجنسي وتم أحالتي بعد هذا إلى الدار من مرصد ضحايا العنف».

دراسة لمركز المرأة للبحوث والتدريب- جامعة عدن تؤكد:

ضرورة تفعيل قانون العقوبات ضد القائمين بالعنف على أساس النوع الاجتماعي

عدن / دفاع صالح ناجي:

أكدت دراسة حول العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي أن العنف يعد من القضايا التي أصبحت تطرح للنقاش باعتبارها من القضايا التي تعيق عملية التنمية في المجتمع اليمني.

وأوضحت الدراسة التي أعدها فريق عمل من مركز أبحاث ودراسات النوع الاجتماعي في جامعة صنعاء ومركز المرأة للبحوث والتدريب في جامعة عدن- أن النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تحليل إجابات أفراد العينة أظهرت وجود حالات من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي بصوره الجسدية والنفسية والجنسية،وان هناك حوادث عنف على أساس النوع الاجتماعي لا يتم الإبلاغ عنها بسبب الخصوصية الأسرية ووصمة العار وخطر الانتقام للضحايا وعائلاتهم.

كما أشارت الدراسة إلى انه لا يوجد قانون لحماية الأفراد الذين يقعون ضحية للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي بحيث يختص بإيقاع العقوبة على هذا النوع من العنف فقط ،إلا أن قانون العقوبات والجزاءات اليمني يحدد أنواعا مختلفة من العقوبات على الأفراد الذين يلحقون الأذى بالآخرين عن طريق العنف بصوره المختلفة بصورة جزائية عامة، فالعقوبة تقع على الفرد الذي قام بالعنف بصورة لفظية معنوية كالتهديد مثلا بالحبس والغرامة المادية وهناك جرائم هتك العرض وعقوبتها الحبس بالسجن وهناك عقوبات بالسجن والغرامة لأفعال السبب والاهانة والتحقير للعنف ويعاقب القانون بالدية المغلظة والحبس لجرائم الاعتداء على سلامة جسم الغير،وفي هذا الاتجاه أظهرت نتائج الدراسة انه لا يوجد تطبيق للعقوبات على الأفراد القائمين بالعنف على أساس النوع الاجتماعي في الأماكن العامة.

وعن الحبس أو السجن كعقوبة أكد أفراد عينة الدراسة عدم كفايتها،وعن عدالة تطبيق العقوبات ذهب بعض أفراد العينة إلى التأكيد بان عدالة تطبيق العقوبات تواجه صعوبات مختلفة حيث تلعب عوامل معينة دورا مهما في تحييد فعاليتها وتنفيذها مثل المكانة الاجتماعية لأطراف أحداث العنف وجدية جهات الضبط بتطبيق مبدأ العدالة.

وكانت الدراسة قد أوصت بضرورة تشكيل لجنة دائمة تضم مجموعة من الاختصاصيين ا لا جتما عيين و ا لتر بو يين و ا لنفسيين و ا لقا نو نيين والإعلاميين ورجال دين،توكل إليها مهمة وضع سياسات إستراتيجية علمية لمعالجة ظاهرة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي مبنية على أساس نتائج الدراسات الميدانية التي تناولت موضوع العنف في المجتمع اليمني،إضافة إلى تكثيف حملات وبرامج التوعية حول مخاطر العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي،وكذا ضرورة أن تتبنى الحكومة إجراءات تمكن المرأة من الإبلاغ عن حالات العنف.

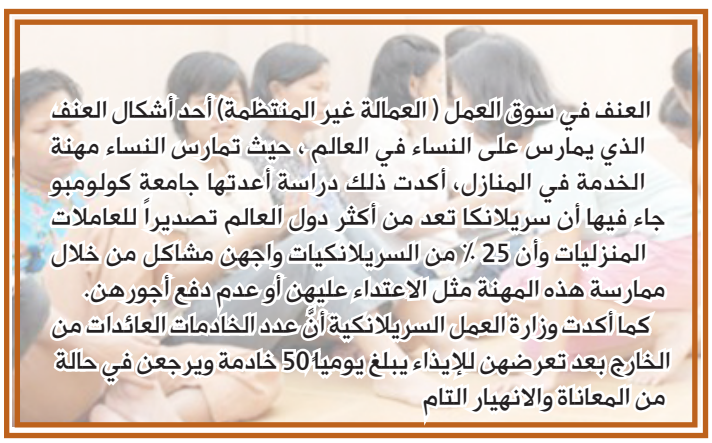

العنف في سوق العمل (العمالة غير المنتظمة) أحد أشكال العنف الذي يمارس على النساء في العالم ، حيث تمارس النساء مهنة الخدمة في المنازل، أكدت ذلك دراسة أعدتها جامعة كولومبو جاء فيها أن سريلانكا تعد من أكثر دول العالم تصديراً للعاملات المنزليات وأن 25 ٪ من السريلانكيات واجهن مشاكل من خلال ممارسة هذه المهنة مثل الاعتداء عليهن أو عدم دفع أجورهن.

كما أكدت وزارة العمل السريلانكية أنَّ عدد الخادمات العائدات من الخارج بعد تعرضهن للإيذاء يبلغ يومياً 50 خادمة ويرجعن في حالة من المعاناة والانهيار التام

العنف ضد الكائنات الوديعة

د/ خالد عبدالباقي فارع

رغم التطورات الكبرى والحقوق التي حصلت عليها المرأة محلياً ودولياً حيث أصبحت « طبيبة ، مهندسة ، معلمة» فما زالت هناك الكثير من الأفكار والتقاليد والعادات الخاطئة لدى الكثير من الناس ومنها تمييز الرجل عن المرأة مما يؤدي إلى تقليل وتضئيل دور المرأة في المجتمع حيث يعطى للرجل الحق في التمادي ضد المرأة التي هي – الأم ، الأخت الزوجة من خلال الهيمنة وممارسة العنف والاضطهاد والقهر والعدوانية التي تصل احياناً إلى الضرب باليد والشتم وهو ما يقلل من قيمتها كإنسانة حقاً وواجباً.

وفي بعض الدول تحرم المرأة من مكانتها الوطنية ويتم سلب حريتها في التعبير عن رأيها السياسي وعدم السماح لها بالمشاركة في صنع القرار كما أن بعض الأسر لا تستشير المرأة في الزواج الذي تقوم عليه الروابط بين بين أفراد الأسرة ويبني الصلات الاجتماعية مما يجعل المجتمع متماسكاً ومتحاباً وبذلك تفقد إنسانيتها التي وهبها الله لها وقد قال الله تعالى في كتابه العزيز « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف» وقال تعالى « يا أيها الذين آمنوا اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء».

إن سلوك العنف الذي يمارسة الرجل ضد المرأة لإخضاعها لتحقيق أغراض فردية أو شخصية مستغلاً إنفاقه عليها وعلى أولادها والقوة غير المتكافئة بينهما يؤدي إلى عدم تنمية المرأة وإبداعها في حركة الحياة إضافة إلى تدهورها الصحي والفكري وعدم القدرة على تربية الأطفال وتنشئتهم بشكل سليم أو بناء شخصية مهزوزة مع الآخرين بسبب التفكك الأسري.

تشير آخر الدراسات إلى أن العنف ظاهرة عامة لكافة الطوائف الاجتماعية والثقافية فعلى سبيل المثال تؤكد الأرقام أن (47 ٪) من النساء يتعرضن إلى الضرب في دول عربية وايضاً 95 ٪ من ضحايا العنف في دول أجنبية و (50٪) قتلن على أيدي أزواجهن في بنغلاديش وبما أن ظاهرة العنف ضد المرأة قديمة وكبيرة الاتساع منذ العصر الجاهلي حيث كانت تباع وتشترى وتدفن في التراب وهي حية فلا نتوقع التخلص من هذه الظاهرة بسهولة وبسرعة ولكن يجب إيجاد تصور موضوعي متقدم لوضع المرأة الإنساني وذلك من خلال التصدي للعنف ضد هذه الكائنات الوديعة.

وكم من الشعارات ترفع لصالح المرأة وكم يكال لها المديح ولكن ما يقال شيء وما يمارس شيء أخر ومن المهم أن يتطابق القول والممارسة في معاملة الكائنات الوديعة (النساء).

مدير المجمع الصحي – المعلا